

الأمان في ظل الحرية

دونالد بودرو

مجلة فريمان

عدد سبتمبر 2010

Secure in Freedom

By Donald J. Boudreaux

The Freeman Magazine

ترجمة: علي الحارس (alharis.a@gmail.com)

- رئيس قسم الاقتصاد. جامعة جورج ماسون (2001-2009).
- رئيس مؤسسة التثقيف الاقتصادي (1997-2001).
- أستاذ مشارك في الدراسات القانونية والاقتصاد. جامعة كليمنسون (1992-1997).
- أستاذ مساعد في الاقتصاد. جامعة جورج ماسون (1985-1989).
- دكتوراه في الاقتصاد. جامعة أوبورن (1986).
- إجازة في الحقوق. جامعة فيرجينيا (1992).



دونالد بودرو

لا يمكن للحضارة أن تستغني عن الحرية. ولكن اعتمادنا الهائل على اللغة كوسيلة أولى للتواصل في ما بيننا وكأداة لتشكيل الأفكار واختزانها. يؤدي إلى تعريض الأفكار إلى حوادث مؤسفة عند استخدام اللغة بتهور: فاللغة المتهورة (أو المكر اللفظي، وهو الأسوأ) يؤدي غالبا إلى تحويل الكلمات أو العبارات التي تحمل مدلولات إيجابية إلى أحصنة طروادة تخفي في داخلها معان خاطئة أو غامضة أو مشوشة وتدخل معها في العملية الفكرية. خذ على سبيل المثال كلمة «عادل»، وهي ذات معنى مرغوب. ولذلك فإن إلحاق أية كلمة أخرى بها تجعل الكلمة الملحقة مرغوبة أيضا. وهكذا يوحى المتكلم للمستمع بشكل خفي أن يتقبل (دون سؤال) اللفظة الموصوفة بالعدالة كأمر حسن. وهنا يكون المستمع الطائش معرضا لخطر شديد من إمكانية تقبله لاستنتاج ما كان له أن يقبله في حالة التفكير المعمق، أو خلوه من الوصف بالعدالة.

والأجر «العادل» مثال آخر نسمعه كثيرا هذه الأيام. فعندما كان السيناتور السابق تشارلز جونز يشرح دواعي دعمه لرفع السقف الأدنى للأجور. لم يكن ينسى أن يؤكد على أن هدفه

الأمان في ظل الحرية

من وراء ذلك هو أن يحصل العمال ذوي المهارات المتدنية على «أجر عادل». وفي هذه الحالة يتمثل الواجب الموضوعي الملقى على عاتق الخبراء الذين يرومون شرح عواقب تشريع السقف الأدنى للأجور في أن يتغلبوا على التحيز العاطفي الذي تسريه كلمة «عادل» إلى ثنايا الحديث.

وهناك مثال آخر في عبارة «أمّنوا حدودنا». فمعارضو الهجرة المفتوحة يزعمون دائماً بأن المهاجرين غير الشرعيين يشكلون دليلاً على أن الحدود الأمريكية غير «مؤمّنة». وأن هؤلاء الذين يرغبون من إلغاء القيود العديدة على الهجرة لا يحسون بالحاجة لدفع الحكومة إلى «تأمين حدودنا».

لكن هذه المزاعم تخفي الكثير من الافتراضات الخفية التي يصبح معها النقاش العقلاني من الأمور الصعبة جداً. فمصطلح «الحدود غير المؤمّنة» نفسه يوحي بأن الحكومة قد فشلت في إحدى مسؤولياتها الأساسية. أي: حماية المواطن من الضواري الغازية. وهو يدفع الناس إلى تصور أمريكا وهي مهددة بخطر متفاقم من غزو الأجانب الذي يرمي الأمريكيين تحت رحمة مجموعة من الغزاة الذين يرتكبون جرائم الاغتصاب والنهب والقتل.

لكن المهاجرين ليسوا غزاة. ناهيك عن كونهم مقاتلين في جيش من الغزاة.

يمكن للشخص العاقل أن يختلف حول إجراءات حماية الأمن الوطني التي ينبغي أن تتوفر في الحدود وحول أنواع الفحص التي يجب أن يتعرض لها المهاجر لتخفيف أخطار الهجمات الإرهابية على التراب الأمريكي. ولكن ليس من الحكمة أن نلمح إلى أن قضية الهجرة هي في الأساس. أو في الأغلب. قضية تمس الأمن الوطني. ومع الأسف. فإن مثل هذا التلميح غير العقلاني نجده يتسرب بشكل خفي في نقاشات من يعتبر الهجرة قضية تمس الأمن الوطني.

الأمان في ظل الحرية

ولتكون لديك صورة عن هذه الظاهرة يمكنك السؤال عن مدى أمن الحدود الأمريكية قبل عام 1921 حين بدأ العم سام لأول مرة. بعد تشريع قانون تخصيصات الطوارئ، العمل بجدية على الحد من (أعداد) المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول الولايات المتحدة. فهل كان الأمريكيون يعيشون إلى وقت تشريع هذا القانون (قبل تسعين عاما) في خطر يتهدد حياتهم ومعيشتهم لأن الحدود لم تكن «مؤمنة»؟ أو لنسأل سؤالا آخر: إذا كان العم سام لا يفرض قيودا عديدة على الزوار الأجانب فهل يعني هذا أن الحدود غير مؤمنة؟ فما دامت الحكومة الأمريكية لا تفرض قيودا تعسفية (تُفرض بإجراءات تعسفية) على (الزوار). كأن يكون ذلك بالاختصار على إدخال ألف زائر سنويا على أن يحصل كل منهم على ترخيص من جهة أمنية عليا عبر وزارة الخارجية. فيكاد يكون من المستحيل أن نتوقع أي تحسن يرتجى على صعيد أمن الحدود في حال تطبيق قيود عديدة على الزوار الأجانب. ولهذا فإن أي طرح جاد يرى بأن غياب القيود العديدة على الزوار الأجانب لأمریکا دليل على «غياب الأمن» و«اختراقه» ما هو إلا طرح سخيف بلا شك.

إن هذه النقاط ينبغي أن تبقى في البال عندما نواجه أي نقاش حول سياسة الهجرة.

إنني أقترح العودة إلى السياسات التي كان يحق بموجبها لمن يود الهجرة إلى أمريكا أن تستقبله أرضها ما دام خاليا من الأمراض المعدية والتورط مع الإرهاب. وهي سياسة شبيهة بالسياسة المتبعة حاليا في استقبال الزوار الأجانب. فللكل الحق في زيارة أمريكا ما دام لا يمثل تهديدا خطيرا للشعب الأمريكي. كما كانت السياسة المتبعة قبل العام 1982 تقضي باستقبال كل من يقدم إلى أمريكا مهاجرا ما دام لا يمثل تهديدا خطيرا للشعب الأمريكي. (هذه السياسة لم تتغير تقريبا حتى العام 1921 مع الاستثناء المقيت للمهاجرين الصينيين. وهو استثناء بدأ في العام 1882 عندما فرض العم سام قيودا شديدة على السماح للشعب الصيني بالهجرة إلى أمريكا).

الأمان في ظل الحرية

في الحقيقة؛ إن تأمين الحدود الأمريكية من شأنه أن يحقق وضعاً أفضل باتباع سياسة الحدود المفتوحة. وذلك إذا كنا نعني بتأمين الحدود: تخفيف الأخطار التي يواجهها المواطن بشخصه وملكيته. ويمكن تحقيق ذلك بإعادة تأسيس نقاط لدخول المهاجرين (إيليس آيلاند مثلاً). ليدخل منها كافة المهاجرين المسالمين إلى أمريكا بعد أن يتم فحصهم للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية أو الصلة بالمنظمات الإرهابية؛ وعندها لا يكون من المتوجب على العم سام أن ينفق مئات ملايين الدولارات في مراقبة الحدود والقبض على المهاجرين «غير الشرعيين» وتسفيرهم إلى المكسيك. وفي مراقبة أرباب العمل الذين قد يوظفون مهاجرين غير شرعيين؛ حيث تذهب الموارد المخصصة لهذه الإجراءات إلى البحث عن الإرهابيين واعتقالهم بدلاً من ذلك.

ولأن كافة الخطوات المشروعة لتأمين الحدود لا تهدف إلا لتخفيف خطر تعرض الأمريكيين إلى انتهاكات تمسهم في الأرواح أو الممتلكات. فإن جهود الحكومة لصياغة السياسات التي تحقق ذلك ستتركز وفق نظام الحدود المفتوحة الذي أنصح به. على تحقيق هذا الهدف. وهذه الجهود القيمة لا تتعارض مع جهود منع الناس المسالمين من القدوم إلى أمريكا والعثور على فرصة عمل مريحة فيها.

عندما تتركز الجهود الحكومية لفرض سياستها على حمايتنا من العنف الإجرامي والسرقه فعندها سيكون المستوى الأمني أفضل مما هو عليه حالياً. حيث يتم توظيف هذا الكم الهائل من الموارد والقوة البشرية عوضاً عن ذلك في «حمايتنا» من أناس ليس لهم من جريمة غير البحث عن فرص اقتصادية أفضل.